

المحور الأول: تحديد المفاهيم الأساسية:

— أهمية تحديد المفاهيم: يقصد بتحديد المفاهيم تبيان ما تعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معان وما تظهره من صفات، ويتضح المفهوم عندما يعقله الإنسان ويميزه عن غيره الذي يشترك معه في الصفات ، وعليه فعلى الباحث أن يحدد مفاهيمه من أجل إزالة أي لبس أو غموض قد يعلق بذهن المستمع أو القارئ.

وفي هذا السياق سنحاول التعرف على المفهومين التاليين نظرا لأهميتهما في فهم ومعرفة المادة المدروسة وهما: المنهج والبحث العلمي.

أولا: المنهج:

المنهج لغويا هو الطريق الواضح أو البين ويعد في العلم مسألة جوهرية وهو عبارة عن سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي إتباعها بكيفية منسقة ومنظمة ، أو مجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبعة للوصول إلى نتيجة معينة.

— ويعرفه الدكتور محمد طه بدوي: " بأنه مجموعة من الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل الوصول إلى حقيقة المادة التي يستهدفها".

— ويعرف حامد ربيع المنهج: " بالطريق للإمساك بالظاهرة أو الاقتراب منها، فالوصول إلى طبيعة الظاهرة إذن يفترض طريقا محددًا هو المنهج، أما أداة البحث فهي بمثابة " وسيلة" الباحث للوصول إلى الحقيقة"، فالمنهج يسمح بتصوير البحث أما التقنية فتسمح بإجرائه عمليا.

— كما يعرف المنهج العلمي كذلك: " بأنه تنظيم للإبداع العلمي لكي يجري في مسالك وطرق مقننة موجهة نحو غايات محددة".

وهكذا فإن المنهج يوضح طريقة البحث ويمنح الباحث مخططا عاما يمكنه من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه وفق مجموعة من الأسس والقواعد والمقولات التي توجه نشاط الباحث وتحدد معالجته.

ثانيا: البحث العلمي:

محاضرات في:

منهجية العلوم الاجتماعية (الجزء الأول)

المستوى: السنة الأولى علوم سياسية

إعداد الأستاذ: ت. حكيمي

Toufik_h3@yahoo.com

المحاور:

- مقدمة عامة:

1. تحديد المفاهيم
2. العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية: إشكالية المنهج
3. خطوات البحث العلمي
4. كتابة وتوثيق البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي مقياساً مهماً لتصنيف الأمم من حيث درجة تقدمها وتخلّفها، ولهذا نجد الكثير منها يسعى للاهتمام به وتسخير كل الإمكانيات لتحقيقه وتطويره ومن هنا تظهر جلياً الأهمية الكبرى التي يحظى بها.

1 – تعريف العلم:

العلم هو عبارة عن "المعرفة المنسّقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف التعرف على طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة"⁽¹⁾

2 – المعرفة:

المعرفة عبارة عن "مجموعة من المعاني والآراء والتصورات والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لمعرفة الظواهر والأشياء المحيطة به".

ومفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم، فالمعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، فكل علم معرفة، والعكس يكون أحياناً غير صحيح، وفي الغالب يفرّق الباحثون بين العلم والمعرفة على أساس الأسلوب أو المنهج التفكيرية الذي تم من خلاله تحصيل المعرفة.⁽²⁾

3 – تعريف البحث العلمي:

البحث هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها،

والبحث العلمي ما هو إلا: "استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي".

— أو هو "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة".

— والبحث العلمي هو كذلك: "وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل، وينطلق من فرضيات يمكن التأكد منها بإتباع سبل علمية محددة بدقة ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات القائم بالبحث".

فالبحث العلمي يحمل في ثناياه محاولة التحقق من فروض مقترحة حول علاقات محتملة بين الظواهر بطريقة منظمة ومنضبطة وناقدة.

وأهداف البحث العلمي تتعدد بتعدد البحوث وتختلف البحوث باختلاف مواضيعها وأهدافها، فقد يكون الهدف تصحيح أخطاء وملازمات علمية سابقة وقد يكون إثراء لما هو قائم وقد يكون تجديداً وابتكاراً، ولهذا فمن الضروري تحديد معالم البحث من موضوع وأهداف وفروض ومنهج ومجال بحثي مكاني وزماني للوصول في الأخير إلى الحقيقة المنشودة.

أما عن أهمية البحث العلمي فإنها كبيرة جداً لماذا؟

— لأن البحث العلمي لعب دوراً أساسياً في قيام الحضارات وبناء صروحها،

— لأن البحث العلمي يؤدي إلى الاكتشاف والاختراع الذي يجعل من المتخلف متقدماً ومنافساً ومصارعاً لمن كان سبباً في تخلفه،

— لأن البحث العلمي يؤدي إلى الاكتشاف الجاد والتفسير والنقد المنطقي الذي يساهم في تطور معارف الإنسان وتهذيب سلوكه.

2 – شروط البحث العلمي:

يمكن تحديد أربعة شروط أساسية يجب توفرها للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة وهي:

أ – الواقعية: أي الارتباط بالواقع والأحداث الحسية والمرئية كما نشاهدها على أرض الواقع، ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث وقابليتها للتحقق في الواقع،

ب – الموضوعية: أي تجنب عوامل التحيز الذاتية قدر الإمكان،

ج – الوضوح: بمعنى وضوح خطوات البحث العلمي بطريقة يمكن للآخرين إتباعها وتكرارها بما يسمح لهم في الأخير بإجراء عملية المقارنة بين النتائج،

(1) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، دار وائل للنشر، 1999،

ص 05.

(2) نفسه، ص 06.

د - الدقة: وذلك عن طريق الالتزام بأسس التفكير العلمي وقواعد المنهج وهذا يفرض بطبيعة الحال ضرورة إفادة الباحث من التطور المنهجي الحاصل في الحقل الذي ينتمي إليه.

وإذا تطرقنا إلى واقع البحوث السياسية فإننا نجد أنها تلتزم بالمنهج العلمي مثلها مثل العلم الطبيعي وهذا ما نلمسه من خلال التراكم الهائل الذي حققته من الدراسات والبحوث العلمية ومن المناهج والأطر التحليلية المعترف بها والتي يمكن الاعتماد عليها، لكن بمقارنة ذلك مع ما حققته العلوم الطبيعية حجما ونوعا (إمكانية التحريب متاحة وبالتالي النتائج يقينية لأننا نتعامل مع أجسام مادية ملموسة) فإنه ناقص وأسباب ذلك عديدة نذكر منها على وجه الخصوص:

— طبيعة السلوك الإنساني وتعقيداته فهو سلوك مركب وغير مستقر لذا يصعب التحكم فيه أو الحكم عليه،

— تحيزات الباحث المسبقة وأخلاقياته وقيمه وتعصبه لجماعة أو فكرة أو إيديولوجية وميوله ودوافعه الداخلية كذلك،

— عوامل سياسية أو مادية قد تقيّد حرية الباحث أو تجعل منه وسيلة للتستر على واقع معين وللترويج لادعاءات معينة.

3 - أنواع البحث العلمي:

تنوع أشكال البحث العلمي باختلاف معايير تصنيفها وسنحاول هنا على وجه الخصوص التمييز بين التصنيف القائم على معيار الهدف والتصنيف القائم على معيار الزمن.

فأما أنواع البحث العلمي وفق الهدف فيمكن إيجازها فيما يأتي:

أ - البحوث التي تستهدف اكتشاف أكبر عدد ممكن من الوقائع والحقائق وتعد المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها نموذجاً بارزاً لهذا النمط من البحث،

ب - البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة،

ج - البحوث ذات الأهداف النظرية وتسعى إلى بناء نظريات (بحوث نظرية).

وأما أنواع البحوث العلمية وفق المعيار الزمني فهي كالتالي:

أ - بحوث طولية: وتتناول فترات زمنية ممتدة قد تأخذ شكل مراحل زمنية متتالية،

ب - بحوث عرضية: تقوم بدراسة ظاهرة ما في لحظة زمنية واحدة.

4 - مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن مفهوم المستوى ، فهناك من يطلقه على وظائف المنهج العلمي والتي تتضمن الوصف والتفسير والتنبؤ، وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة ، وستتطرق في درسنا إلى المستويات التالية: الوصف، التصنيف، التفسير والتنبؤ.

أ - الوصف:

يستهدف الوصف أو الدراسات الوصفية إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث و الدراسة بهدف التعرف عن حقيقتها، حيث يدرس الظواهر المجهولة نسبياً لاستكشاف ملامحها تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أو الاكتفاء بهذا المستوى.

والوصف يجيب على السؤال ماذا هناك؟ (ما هو قائم فعلا)، أي يصف الواقع وصفا مفصلا بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر سواء كانت علاقات طردية أو عكسية ، وهذا المستوى لا يحتاج إلى قواعد محددة ترشد الباحث ما عدا القواعد العامة المتعلقة بالمنطق أو الموضوعية والتعمق، ويعتبر الوصف في كثير من الأحيان تمهيدا لمستويات أخرى.

ب - التصنيف:

تعرف البحوث التصنيفية: " بأنها تلك التي تهتم بتوزيع الظاهرة بين فئات معينة ومحددة. بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر". ويساعد التصنيف على:

— فهم الحالات الفردية بطريقة روتينية (فإذا قلنا أن النظام السياسي هو تسلطي فيمكننا معرفة أو توقع أدائه المحتمل)،

— تلخيص الظاهرة: فإذا كانت الظاهرة الحزبية محل الدراسة فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، ثنائية وتعددية يساعد على تلخيص الظاهرة بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة،

— التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر الاختلاف بين الفئات المتعددة كأن نتساءل: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟ وإذا أجبنا على هذا السؤال فإننا سنكتشف ذلك الاختلاف،

— التصنيف خطوة أولى نحو التعميم فإذا صنفنا الظاهرة إلى فئات معينة يمكننا البحث عن العناصر المشتركة بين كل فئة بشكل معمق وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات.

ج — التفسير:

يعتبر أهم مستوى في البحث العلمي والأكثر عمقا، والتفسير يجيب عن تساؤلات مثل: كيف يحدث ولماذا؟ والتساؤل الأخير يعتبر الحافز الأصلي لإثارة الكثير من المشكلات البحثية، حيث يكون الهدف عادة الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأحداث أو على الشروط والظروف الممكن أن تساعد على وقوع الأحداث.

وفي مجال العلوم السياسية نجد التفسير يواجه مصاعب عدة بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية التي يصعب التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للأفراد، ولكن رغم هذا تمكن حقل العلوم السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة كالإقبال على التصويت من عدمه أو تفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف.

د — التنبؤ: يهتم التنبؤ بما سوف يكون في المستقبل وهو النتاج الأخير للوصف والتفسير.

وما يهم من كل هذه المستويات هو الوصف والتفسير لأن كل دراسة ذات قيمة ومصداقية لا بد من الانطلاق فيها من مستوى الوصف للوصول إلى مستوى التفسير الذي يعتبر الغاية أو الهدف الأسمى لأي بحث علمي (لكن هذا لا يعني أن مستويي التصنيف والتنبؤ غير مهمين).

اخور الثاني: العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية: إشكالية المنهج:

1. الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية:

يطلق مصطلح «العلم الطبيعي» على كل دراسة تتناول معطيات الواقع المادي بكلياته وجزيئاته. ووسيلة هذه الدراسة هي منهج الملاحظة المباشرة والتجربة المتكررة والمتنوعة والدراسة وكذلك

عمليات التجريب تتم بهدف التفسير من خلال التوصل إلى تعميمات وقوانين تحقق الانتقال من الخاص إلى العام وتكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر. وهذه القوانين يتم التعبير عنها عن طريق تحويل صفات الكيف (التي لا تُقاس) إلى صفات كم بحيث يتم التعبير عنها برموز رياضية. وتتميز قوانين العلوم الطبيعية بأنها دقيقة وعمامة تتخطى الزمان والمكان،

ويذهب البعض إلى أن نموذج العلوم الطبيعية (بما ينطوي عليه من واحدية موضوعية مادية) لا بد أن يُطبَّق في كل العلوم الأخرى (وضمن ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية). وقد لاحظ كثير من العلماء في الشرق والغرب خلل مثل هذه المحاولة نذكر منهم د. حامد عمار، د. توفيق الطويل، د. حسن الساعدي (الذين يعتمد هذا المدخل على كتاباتهم) وبينوا الاختلافات بين الظاهرة الإنسانية والظاهرة الطبيعية، ونوجزها فيما يلي:

1. الظاهرة الطبيعية مُكوّنة من عدد محدود نسبياً من العناصر المادية التي تتميز ببعض الخصائص البسيطة، وهذا يعني أنه يمكن تفتيتها إلى الأجزاء المكوّنة لها. كما أن الظاهرة الطبيعية توجد داخل شبكة من العلاقات الواضحة والبسيطة نوعاً والتي يمكن رصدها.

بينما تتكون الظاهرة الإنسانية من عدد غير محدود تقريباً من العناصر التي تتميز بقدر عال من التركيب ويستحيل تفتيتها لأن العناصر مترابطة بشكل غير مفهوم لنا. وحينما يُفصل الجزء عن الكل، فإن الكل يتغيّر تماماً ويفقد الجزء معناه. والظاهرة الإنسانية توجد داخل شبكة من علاقات متشابكة متداخلة بعضها غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته.

2. تنشأ الظواهر الطبيعية عن علة أو علل يسهل تحديدها وحصرها، ويسهل بالتالي تحديد أثر كل علة في حدوثها وتحديد هذا الأثر تحديداً رياضياً.

أما الظاهرة الإنسانية فيصعب تحديد وحصر كل أسبابها، وقد تُعرّف بعض الأسباب لا كلها، ولكن الأسباب تكون في العادة متداخلة متشابكة، ولذا يتعذر في كثير من الحالات حصرها وتحديد نصيب كل منها في توجيه الظاهرة التي ندرسها.

3. الظاهرة الطبيعية وحدة متكررة تحدث على غرار واحد وبغير استثناء: إن وُجدت الأسباب ظهرت النتيجة. ومن ثم، نجد أن التجربة تُجرى في حالة الظاهرة الطبيعية على عينة منها ثم يُعمّم الحكم على أفرادها في الحاضر والماضي والمستقبل.
- لا يمكن أن تحدث الظاهرة الإنسانية بنفس درجة الظاهرة الطبيعية لأن كل إنسان حالة متفردة، ولذا نجد أن التعميمات، حتى بعد الوصول إليها، تظل تعميمات قاصرة ومحدودة ومنفتحة تتطلب التعديل أثناء عملية التطبيق من حالة إلى أخرى.
4. الظاهرة الطبيعية ليس لها إرادة حرة ولا وعي ولا ذاكرة ولا ضمير ولا شعور ولا أنساق رمزية تُسقطها على الواقع وتدركه من خلالها، فهي خاضعة لقوانين موضوعية (برانية) تحركها.
- بخلاف ذلك الظاهرة الإنسانية، لأن الإنسان يتسم بحرية الإرادة التي تتدخل في سير الظواهر الإنسانية، كما أن الإنسان له وعي يسقطه على ما حوله وعلى ذاته فيؤثر هذا في سلوكه. والإنسان له ذاكرة تجعله يُسقط تجارب الماضي على الحاضر والمستقبل، كما أن نمو هذه الذاكرة يُغيّر وعيه بواقعه. وضمير الإنسان يجعله يتصرف أحياناً بشكل غير منطقي (من منظور البقاء والمنفعة المادية).
5. الظواهر الطبيعية يعبر مظهرها عن مخبرها ويدل عليه دلالة تامة بسبب ما بين الظاهر والباطن من ارتباط عضوي شامل يُوحّد بينهما فيجعل الظاهرة الطبيعية كلاً مصمتاً تحكمه من الداخل والخارج قوانين بالغة الدقة، ولهذا تنجح الملاحظة الحسية والملاحظة العقلية في استيعابها كلها.
- اما الظواهر الإنسانية فظاهرها غير باطنها (بسبب فعاليات الضمير والأحلام والرموز) ولذا فإن ما يصدّق على الظاهر لا يصدّق على الباطن. وحتى الآن، لم يتمكن العلم من أن يُلاحظ بشكل مباشر التجربة الداخلية للإنسان بعواطفه المكبوتة وأحلامه الممكنة أو المستحيلة.
- 6- أ) لا يوجد مكوّن شخصي أو ثقافي أو تراثي في الظاهرة الطبيعية؛ فهي لا شخصية لها، مجردة من الزمان والمكان تجرّدها من الوعي والذاكرة والإرادة.
- ب) المكوّن الشخصي والثقافي والذاتي مكوّن أساسي في بنية الظاهرة الإنسانية. والثقافة ليست شيئاً واحداً وإنما هي ثقافات مختلفة، وكذا الشخصيات الإنسانية.
7. معدل تحوّل الظاهرة الطبيعية يكاد يكون منعديماً (من وجهة نظر إنسانية)، فهو يتم على مقياس كوني، كما أن ما يلحق بها من تغير يتبع نمط برنامج محدد، ولذا فإن الظواهر الطبيعية في الماضي لا تختلف في أساسياتها عنها في الحاضر، ويمكن دراسة الماضي من خلال دراسة الحاضر.
- في حين ان معدل التغيّر في الظواهر الإنسانية أسرع بكثير ويتم على مقياس تاريخي، وما يطرأ عليها من تغير قد يتبع أنماطاً مسبقة ولكنه قد ينسلخ عنها. وعالم الدراسات الاجتماعية لا يستطيع أن يرى أو يسمع أو يلمس الظواهر الإنسانية التي وقعت في الماضي، ولذا فهو يدرسها عن طريق تقارير الآخرين الذين يلونون تقاريرهم برويتهم، فكأن الواقعة الإنسانية في ذاتها تُفقد إلى الأبد فور وقوعها.
8. بعد دراسة الظواهر الطبيعية والوصول إلى قوانين عامة، يمكن التثبت من وجودها بالرجوع إلى الواقع. ولأن الواقع الطبيعي لا يتغيّر كثيراً، فإن القانون العام له شرعية كاملة عبر الزمان والمكان.
- لكن بعد دراسة الظواهر الإنسانية، يصل الإنسان إلى تعميمات. فإن هو حاول تطبيقها على مواقف إنسانية جديدة فإنه سيكتشف أن المواقف الجديدة تحتوي على عناصر جديدة ومكونات خاصة إذ من غير الممكن أن يحدث في الميادين الاجتماعية طرفان متعادلان تماماً، ومتكافئان من جميع النواحي.
9. لا تتأثر الظواهر الطبيعية بالتجارب التي تُجرى عليها سلباً أو إيجاباً، كما أن القوانين العامة التي يُجرّدها الباحث والنبوءات التي يطلقها لن تؤثر في اتجاهات مثل هذه الظواهر، فهي خاضعة تماماً للبرنامج الطبيعي.
- بينما تتأثر العناصر الإنسانية بالتجربة التي قد تُجرى عليها، فالأفراد موضوع البحث يحولون من سلوكهم (عن وعي أو عن غير وعي) لوجودهم تحت الملاحظة، ففي إمكانهم أن يحاولوا إرضاء صاحب التجربة أو يقوضوا نتائجها. كما أن النبوءات التي يطلقها الباحث قد تزيد من وعي الفاعل الإنساني وتغيّر من سلوكه.

3. الظاهرة الطبيعية وحدة متكررة تحدث على غرار واحد وبغير استثناء: إن وُجدت الأسباب ظهرت النتيجة. ومن ثم، نجد أن التجربة تُجرى في حالة الظاهرة الطبيعية على عينة منها ثم يُعمّم الحكم على أفرادها في الحاضر والماضي والمستقبل.
- لا يمكن أن تحدث الظاهرة الإنسانية بنفس درجة الظاهرة الطبيعية لأن كل إنسان حالة متفردة، ولذا نجد أن التعميمات، حتى بعد الوصول إليها، تظل تعميمات قاصرة ومحدودة ومنفتحة تتطلب التعديل أثناء عملية التطبيق من حالة إلى أخرى.
4. الظاهرة الطبيعية ليس لها إرادة حرة ولا وعي ولا ذاكرة ولا ضمير ولا شعور ولا أنساق رمزية تُسقطها على الواقع وتدركه من خلالها، فهي خاضعة لقوانين موضوعية (برانية) تحركها.
- بخلاف ذلك الظاهرة الإنسانية، لأن الإنسان يتسم بحرية الإرادة التي تتدخل في سير الظواهر الإنسانية، كما أن الإنسان له وعي يسقطه على ما حوله وعلى ذاته فيؤثر هذا في سلوكه. والإنسان له ذاكرة تجعله يُسقط تجارب الماضي على الحاضر والمستقبل، كما أن نمو هذه الذاكرة يُغيّر وعيه بواقعه. وضمير الإنسان يجعله يتصرف أحياناً بشكل غير منطقي (من منظور البقاء والمنفعة المادية).
5. الظواهر الطبيعية يعبر مظهرها عن مخبرها ويدل عليه دلالة تامة بسبب ما بين الظاهر والباطن من ارتباط عضوي شامل يُوحّد بينهما فيجعل الظاهرة الطبيعية كلاً مصمتاً تحكمه من الداخل والخارج قوانين بالغة الدقة، ولهذا تنجح الملاحظة الحسية والملاحظة العقلية في استيعابها كلها.
- اما الظواهر الإنسانية فظاهرها غير باطنها (بسبب فعاليات الضمير والأحلام والرموز) ولذا فإن ما يصدّق على الظاهر لا يصدّق على الباطن. وحتى الآن، لم يتمكن العلم من أن يُلاحظ بشكل مباشر التجربة الداخلية للإنسان بعواطفه المكبوتة وأحلامه الممكنة أو المستحيلة.
- 6- أ) لا يوجد مكوّن شخصي أو ثقافي أو تراثي في الظاهرة الطبيعية؛ فهي لا شخصية لها، مجردة من الزمان والمكان تجرّدها من الوعي والذاكرة والإرادة.
- ب) المكوّن الشخصي والثقافي والذاتي مكوّن أساسي في بنية الظاهرة الإنسانية. والثقافة ليست شيئاً واحداً وإنما هي ثقافات مختلفة، وكذا الشخصيات الإنسانية.

10. بإمكان الباحث الذي يدرس الظاهرة الطبيعية أن يتجرد إلى حدٍ كبير من أهوائه ومصالحه لأن استجابته للظاهرة الطبيعية وللقوانين الطبيعية يصعب أن تكون استجابة شخصية أو أيديولوجية أو إنسانية، ولذا يمكن للباحث أن يصل إلى حدٍ كبير من الموضوعية.

أما الباحث الذي يدرس الظاهرة الإنسانية فلا يمكنه إلا أن يستجيب بعواطفه وكيانه وتحيزاته، ومن خلال قيمه الأخلاقية ومنظوماته الجمالية والرمزية، ولذا يصعب عليه التجرد من أهوائه ومصالحه وقيمه التي تعوقه في كثير من الأحيان عن الوصول إلى الموضوعية الصارمة.

2. أزمة المنهج في العلوم الإنسانية:

يمكن تعريف العلوم الإنسانية بأنها "تلك التي تدرك العالم على انه ينطوي على معان، وتتكون معرفتها بتلك المعاني"، وهذا يعني أن علوم الإنسان تحاول النفاذ إلى الأفكار والمشاعر والمعاني والمقاصد التي تقف وراء الواقع أو التعبيرات المختلفة وإدراكها إدراكا كفييا".

فموضوعها يختلف على هذا النحو عن موضوع العلوم الرياضية الذي يدور حول الكم المتصل والمنفصل، كما يختلف عن موضوع العلوم الطبيعية الذي ينصب على المادة، وبديهي أن يؤدي الاختلاف في الموضوع إلى اختلاف في المنهج.

كان علماء الرياضيات قد اتخذوا منذ القدم المنهج الاستنباطي *Deductive Method* منهجا ملائما للعلوم الرياضية، وهكذا كان الشأن عند أفلاطون وإقليدس وأرسطو، ونفس الأمر ينطبق على المنهج الاستقرائي *Inductive Method* الخاص بالعلوم الطبيعية في شكله الخاص بالانتقال من المعلوم إلى المجهول أو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات.

وإذا كانت الخلفية التاريخية العريقة قد ميزت المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وأدت إلى استقرارهما، فقد افتقد منهج العلوم الإنسانية تلك الميزة، ذلك أن الحاجة إلى قيام هذا المنهج لم تبدأ إلا حينما استقلت علوم الإنسان مع بداية القرن الـ19 عن أمها الفلسفة، وقتها فقط حاول باحثوها إيجاد منهج ملائم لها، لا هو بالمنهج الاستنباطي الخاص بالعلوم الرياضية، ولا هو بالمنهج الاستقرائي الخاص بالعلوم الطبيعية، ذلك لأن الإنسان محور دراسة العلوم الإنسانية ليس عددا أو

شكلا مما تدرسه علوم الرياضة، كما انه ليس مادة من مواد علوم الطبيعة، لأنه عبارة عن روح لا تقبل الكم أو القياس ولا تخضع للملاحظة أو التجريب.

بدأت الأزمة عندما حاول الوضعيون رد الروح إلى المادة وبالتالي إخضاع علوم الإنسان إلى منهج علوم المادة، وحاول آخرون تحويل الإنسان إلى مجرد عدد أو شكل مما يمكن إخضاعه إلى منهج الاستنباط، ورأى تيار ثالث ضرورة أن يكون لكل علم إنساني منهجا خاصا به بشرط أن لا يكون منهجا استنباطيا أو استقرائيا.

ربما هذا ما زاد من عمق الأزمة، وحتى الآن لم يتمكن الباحثون من بناء منهج واحد يلائم العلوم الإنسانية جميعا، بل ثمة مناهج عديدة متضاربة أحيانا كاستخدام منهج التحليل النفسي والمنهج التجريبي والقياس في علم السياسة مع أن هذه المناهج متعارضة مع بعضها البعض، وبالرغم من محاولات الباحثين إيجاد منهج واحد مازالت العلوم الإنسانية فريسة للتشتت بين مناهج متنافرة وغير ملائمة.

اخور الثالث: خطوات البحث العلمي:

هناك مجموعة من الخطوات لا بد على الباحث إتباعها لإنجاز بحثه العلمي ويمكن حصر هذه

الخطوات في النقاط التالية:

أولاً: اختيار موضوع بحث،

ثانياً: تحديد المشكلة البحثية،

ثالثاً: صياغة الفرضيات،

رابعاً: تحديد المفاهيم والمتغيرات،

خامساً: تحديد مناهج وأدوات البحث.

أولاً: اختيار موضوع بحث:

1 — الموضوع هو الجواب الأول الذي نقدمه للشخص الذي يسألنا: حول ماذا تعملون؟

الجواب هنا يكون مختصرا حول الموضوع الذي ننوي دراسته وقد يكون حول الفساد السياسي في الجزائر، التحول الديمقراطي في العالم العربي، الإرهاب الدولي أو السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

2 — و لكن لإيجاد هذا الموضوع لابد من أخذ الوقت الكافي لذلك ويتعلق التفكير هنا أساسا بالفوائد التي نريدها من وراء دراستنا للموضوع (فإذا كان الموضوع لا يثير الاهتمام وليس له أهمية فلا نضيع وقتنا في البحث فيه)،

3 — مصادر اختيار موضوع البحث: يمكن إنجاز أهمها فيما يلي: التجارب المعاشة، ملاحظة المحيط، تبادل الأفكار والدراسات السابقة.

أ — **التجارب المعاشة:** تكون هذه التجارب عادة متصلة بالعائلة ، بالجامعة ، بمكان الإقامة ، بالأشخاص الذين ربطتنا بهم علاقات أو بالأحداث التي عشناها ، فكل تجربة معيشية قد ينبثق عنها موضوع بحث،

ب — **ملاحظة المحيط:** إن ملاحظة المحيط على المستوى المحلي، الوطني والعالمي يعد طريقا نحو الاستكشاف، فالإنسان عادة ما يلاحظ تصرفات وممارسات معينة تحدث في محيطه فينجذب إليها ويحاول معرفة خباياها منها على سبيل المثال: ظاهرة العنف ، التلوث البيئي (حيث نتكلم عن حماية البيئة ولكن نلاحظ عملية تلويثها) ، نتحدث عن السلام العالمي ونلاحظ ظاهرة السباق نحو التسلح، نتكلم عن الإصلاح ونلمس استمرار عمليات الفساد... الخ

ج — **تبادل الأفكار:** إن تبادل الأفكار مع الآخرين قد يفتح لنا المجال للعثور على موضوع بحث، فقد يثير الزملاء اهتمامنا بالحديث عن المواضيع التي لم ننتبه إليها، كما أنه إذا قدمنا لهم موضوع بحثنا فسيكونون دعما ثمينا لنا ، فتبادل الأفكار حول مواضيع بحث يسمح بالفتح على آفاق جديدة ومعرفة رأي الآخرين حول الاقتراحات المطروحة،

د — **البحوث السابقة:** تعتبر البحوث السابقة مصدر لا غنى عنه بالنسبة للباحث الذي يود اختيار موضوع لدراسته، فموضوع بحثه ما هو إلا مجرد امتدادا للبحوث التي سبقته لذا لابد من استعراض البحوث السابقة التي أنتجت من قبل حول الموضوع الذي يشغل بال الباحث ، فقراءة هذه البحوث تسمح بالإحاطة الجيدة بموضوع البحث وضبطه بدقة.

إن اختيار موضوع البحث هو مسؤولية الباحث وعليه لضمان صحة الاختيار لابد أن يسأل نفسه الأسئلة التالية:

— هل يستحق الموضوع ما يبذل فيه من جهود؟

— هل من الممكن كتابة رسالة أو بحث حول هذا الموضوع؟

— هل يتفق هذا الموضوع مع ميولي واستعداداتي وإمكانياتي العلمية والمادية؟

— هل مراجعه متاحة ؟

— هل يمكن الحصول عليها بسهولة ؟

— هل يمكن إنجازها في الوقت المحدد ؟

— هل سبق تناوله بالدراسة؟ وأين هي الجوانب الجديدة التي سوف أدرسها؟

— هل من المتوقع أن يسفر هذا البحث عن نتائج نظرية أو تطبيقية ذات قيمة في تقدم العلم أو المجتمع؟

فإذا كانت هناك إجابات بالنفي فليحاول الباحث البحث عن موضوع آخر ليتجنب تضییع الوقت في موضوع قد لا تكتمل له عناصر النجاح.

ينبغي الإشارة هنا فقط إلى أنه على الباحث عدم اختيار المواضيع التي يتعصب لها أو التي تتناقى مع عقيدته وعاطفته، فالباحث المثالي هو الذي يجرد نفسه من التحيز والذاتية عند الاختيار ويستعد لإعلان النتائج التي يوصله إليها البحث الحر الخالي من كل ضغوط أو مؤثرات.

ثانيا: تحديد المشكلة البحثية (أو الإشكالية):

بعد اتضاح الصورة العامة حول الموضوع ينتقل الباحث إلى خطوة أخرى من البحث وهي بلورة هذه الصورة في ذهنه وكل ما لاحظته وقرأه في شكل إشكالية قابلة للمعالجة والبحث.

و يعد تحديد المشكلة أو صياغة السؤال خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث، وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى من فرض الفروض وتحديد المفاهيم والمتغيرات واختيار المناهج وأدوات جمع البيانات.

1 – تعريف المشكلة البحثية:

"المشكلة البحثية هي عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير" – أو هي جملة سؤالية تسأل عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي".

ومن الناحية العملية يمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه ، يفصل هذا السؤال إلى أسئلة جزئية بالإجابة عليها يكون قد أجاب على السؤال العام ومن الأفضل أن يشمل السؤال على علاقة سببية بين متغيرين على الأقل وأن لا يُطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها وإنما يأخذ صيغة الاستفهام أو الاستفسار.

و لتدقيق المشكلة البحثية لابد على الباحث أن يجيب على الأسئلة الأربعة الآتية:

أ – لماذا أهتم بالموضوع؟ أي تحديد أهمية الموضوع من خلال تحديد القصد والأسباب التي دفعت الباحث إلى اختياره.

ب – ما الذي أطمح إلى بلوغه؟ أي تحديد الهدف أو الأهداف من إجراء البحث : هل هو الوصف أم التصنيف أم التفسير أم التنبؤ أم التركيب بين هذه الحالات ، بمعنى عرض مشكلة ما ومحاولة علاجها أو إيجاد حل لها ولما التنبؤ بما ستؤول إليه مستقبلا.

ج – ماذا أعرف إلى حد الآن؟ هنا يتعين على الباحث القيام بحوصلة حول المعارف المكتسبة خلال استعراض البحث (أي تقييم المعلومات التي جمعها حول المشكلة من خلال قراءاته السابقة) وهي معلومات ستوجه البحث مستقبلا.

د – أي سؤال بحث سأطرح؟ أي طرح السؤال الدقيق للبحث، وهو يتطلب الحد الأدنى من المعرفة بالنظريات التي لها علاقة بالتخصص وبالتالي البحث لأن هذه النظريات ستساعد على التفسير والفهم، ويجب أن يحصر هذا السؤال المشكلة البحثية بدقة ويرسم نطاقها ويسمح بالتقصي الجيد عنها في الواقع.

2 – شروط صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة البحثية شروطا عدة منها:

أ – أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العلمي .

ب – أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر.

ج – تحديد نطاق المشكلة البحثية زمانا ومكانا ومدى (الزمن الذي تغطيه والرقعة الجغرافية التي تعنيها والموضوع الذي تتضمنه).

د – أن ترتبط المشكلة بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد العلاقة بين مشكلة البحث والإطار النظري الأشمل.

هـ – أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها من بيانات كافية وتمويل ضروري،

و – قابلية الإشكالية للبحث والقياس بالنظر إلى الإمكانيات المنهجية وإمكانية الوسائل والأدوات.

و باختصار ما يهم في شروط الإشكالية الجيدة الصياغة الواضحة والمحددة لمضمونها من حيث

اللغة والمتغيرات والمصطلحات وكذلك قابلية الإشكالية للقياس.

ثالثا: صياغة الفرضيات:

1 – تعريف الفرضية: هناك عدة تعريفات للفرض أو الفرضية من بينها:

" الفرض العلمي هو عبارة عن إجابة مؤقتة أو حل مقترح للمشكلة، وتقتضي الصياغة السليمة لهذا الفرض الالتزام

بقواعد معينة أهمها فعاليته كأداة مرشدة لطبيعة ما سيتم اتخاذه من إجراءات لاختبار مدى صدقه كحل للمشكلة موضوع البحث وكذلك وضوحه وعدم تناقضه أو تعارضه مع المعلومات العلمية القائمة وبساطته وقابلية المتغيرات التي يشملها التناول الإجرائي".

– "الفرضية هي علاقة وظيفية بين متغيرين أو أكثر أحدهما مستقل وآخر تابع تحتل الصدق أو الكذب وهي قابلة للاختبار أو التحقق الامبريقي".

ونتيجة لأهمية الفرضيات في البحث العلمي من الناحية المنهجية كونها توجه الباحث نحو أهدافه بشكل مباشر ومن الناحية العملية كونها توفر له الإجابات المؤقتة عن تساؤلاته تحدث علماء المنهجية عن عناصر ذات صلة وثيقة بحيوية الفرضيات كخطوة نحو بناء البحث العلمي هي: أهمية الفرضيات، شروطها وأنواعها.

2- أهمية الفرضيات:

أ — أنها تثير الملاحظة وتدفع نحو الدراسة والبحث وتنظمها بشكل يؤدي إلى بناء النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة،

ب — توجه جهد الباحث وفكره و تختزل وقته وتكاليف القيام بالبحث باتجاه الأهداف المباشرة،

ج — تعتبر وسائل قوية في تقدم المعرفة لأننا يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها وذلك بخلاف الحقائق المعزولة التي لا يمكن اختبارها.

3- شروط الفرضية:

لصياغة فرضية علمية دقيقة ومعبرة لا بد من احترام الشروط التالية:

أ — **الوضوح:** بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة أي وضوح المعاني والمفاهيم المستخدمة في الفرضية (أي معرفة المقصود من المفاهيم المستخدمة)،

ب — **الإيجاز:** أن تكون عبارة الفرضية مختصرة، موجزة توحى بوجود العلائقية أو انعدامها، وأن تصاغ بشكل تقريرى،

ج — **القابلية للاختبار والإثبات:** وذلك بصياغة الفرض في عبارات قابلة للاختبار (أي إمكانية التحقق منه في الواقع)،

د — أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى بحيث يخضع لمجموعة من المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه،

هـ — أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض،

ز — أن يكون عدد الفرضيات محدودا بشكل لا يؤدي إلى تشتت ذهن الباحث أو عدم القدرة على اختبارها معا،

ح — أن يتصف الفرض بالعمومية. بمعنى أن يتناول ظاهرة عامة وليس حدثا محمدا.

4- أنواع الفرضيات:

تنقسم الفرضيات إلى ثلاثة أنواع:

أ — الفرضية ذات العلاقة الطردية بصيغة الإيجاب أو السلب: أي أن العلاقة بين المتغيرين فيها ذات اتجاه واحد متجه نحو التزايد أو التناقص مثل:

بصيغة الإيجاب: كلما زاد مستوى الحرمان زادت درجة العنف السياسي.

بصيغة السلب: انخفاض مستوى الحرمان يؤدي إلى انخفاض درجة العنف السياسي.

ب — الفرضية العكسية: أي العلاقة بين المتغيرين تأخذ اتجاهها معاكسا حيث إنه بزيادة الأول يتناقص الثاني والعكس، والأمثلة التالية توضح ذلك:

— كلما نقصت المساواة زاد الحرمان.

— كلما زاد الحرمان نقص الاستقرار السياسي.

— كلما نقص الاستقرار السياسي زاد التخلف.

ج — الفرضية التقريرية: وهي الفرضية التي تقر بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات مثل:

فرضية تقريرية بصيغة الإثبات: هناك علاقة بين الحرمان و العنف السياسي.

فرضية تقريرية بصيغة النفي: لا توجد علاقة بين الحرمان و العنف السياسي.

وكل هذه الفرضيات تحتاج إلى تأكيد صحتها أو خطئها وإذا وصلنا إلى نتيجة تثبت بطلان

الفرضية المقترحة فهذا لا يعني فقدان قيمتها العلمية بل عدم صحتها في حد ذاتها نتيجة علمية وهنا ما علينا سوى إيجاد فرض بديل فقط.

ملاحظات هامة:

رغم أن الفروض ركن هام من أركان البحث العلمي إلا أن القليل من البحوث لا تحتاج إلى

فروض لاسيما البحوث التي تتسم بالبساطة ولا تبحث إلا عن حقائق أو معارف ، فإذا كان البحث يتعلق بحقائق تاريخ بلد معين أو حياة أحد الزعماء أو تطور أسعار البترول أو مستويات التنمية...

فإنه لا يحتاج إلى فروض.

أما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة

المدروسة فلا بد من وجود فرضيات، لأن الدراسة ذات المستوى المتعمق تحتاج إلى فرضية.

على الباحث أن يخضع الفرض إلى التجربة وليس التجربة للفرض و بالتالي يختار الحقائق القوية

والموضوعية ويسقط الحقائق الضعيفة وغير الموضوعية،

بناء الفرضية لا بد من وجود المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لدى الباحث كما لا بد من تمتعه بقدرة واسعة على التخيل ، وأن تكون عقليته متحررة قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى.

رابعاً: تحديد المفاهيم والمتغيرات:

نعني بتحديد المفاهيم أن يحدد الباحث مفاهيم بحثه سواء تلك المستخدمة في عنوان البحث أو إشكاليته أو محتواه.

1 – تعريف المفهوم: "هو عبارة عن رموز نعر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة ، والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة".

فمثلاً عندما نقول **نظاماً سياسياً** فنحن لا نقصد نظاماً سياسياً مادياً بعينه ولكننا نقصد به ذلك البناء الذي يحدث فيه **التفاعل السياسي**.

2 – تعريف التعريف: إذا كان المفهوم تعبيراً موجزاً على ظاهرة ما فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على التعريف.

وهناك عدة أنواع للتعريفات من تعريفات اسمية وحقيقية إلا أن ما يهم هو التعريف الإجرائي.

– التعريف الإجرائي: نعني به تعريف المفهوم **بالعمليات** التي يتضمنها وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي، كما أن التعريف الإجرائي يحدد لنا المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله في الواقع وهذا لتحقيق المزيد من الدقة والوضوح.

مثال: – نعرف **مفهوم الصراع الدولي إجرائياً** من خلال **العمليات** التي يتضمنها والمتمثلة في الأعمال العدوانية الدولية والتي تتضمن هي الأخرى التهديدات وعددها وتجنيد القوات المسلحة والعقوبات الاقتصادية وطردها الدبلوماسيين.

– نعرف **مفهوم الديمقراطية الليبرالية إجرائياً** من خلال **العمليات** التي تتضمنها والمتمثلة في حق التصويت المكفول للجميع، منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة

الديمقراطية، احترام الحقوق المدنية، وجود تعدد لمراكز صنع القرار خاضعة للمساءلة و متوازنة المسؤولية، المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين المعبر عنها بكل حرية. والتعريف الإجرائي هو الذي يحول لنا المفهوم إلى متغيرات ومؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع.

وحسب ما سبق تصبح **المفاهيم** هي وحدات الدراسة **النظرية** المجردة ذات الطابع الرمزي أما **المتغيرات** فهي وحدات الدراسة **العملية** التي يمكن ملاحظتها وهي أقل في درجة تعقيدها وتجريدها من المفاهيم ، **والمؤشرات** هي وحدات الدراسة **الفعلية** التي يمكن قراءتها أو التعبير عنها في صورة رقمية أي قياسها.

3 – تعريف المتغير: هو مفهوم ذو خصائص كمية وكيفية ويستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو لأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيمة صغيرة وكبيرة أو يصنف على أساس اللون أو الجنس أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر أو السن أو الوضع لاقتصادي.

والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وعندما تتمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة والتجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن مشاهدته أو قياسه وبالتالي قياس ودراسة الظاهرة محل البحث.

مثال:

– **مفهوم العنف الداخلي** نحوله من حالته المجردة إلى **متغير بتحديد مؤشرات** التي يمكن قياسها بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب والمظاهرات العنيفة وعدد المصابين...

– **مفهوم الاستقرار السياسي** نحوله إلى **متغير بتحديد مؤشرات** وهي: تكرار حوادث العنف السياسي، تكرار حل البرلمان قبل انتهاء مدته، تكرار سحب الثقة من الحكومات ، تكرار تغيير المناصب العامة (وزراء ، قيادات ...)، وهذه المؤشرات لا بد أن تحدد بدقة لكي تعبر بصدق عن واقع الظاهرة المدروسة.

فكل مفهوم يمكن معالجته كمتغير طالما كان له اثنين أو أكثر من القيم المحتملة (مواطنين: إناث و ذكور، سكان: ريف وحضر، أثرياء وفقراء، التجمعات السياسية: دول قومية، أمم ،

جماعات مختلفة ، دول: كبرى وصغرى، ديمقراطية وديكتاتورية، تقليدية وحديثة) ثم نحدد مؤشرات هذه المتغيرات و نقيسها ونقرؤها في الواقع.

4- أنواع المتغيرات: تنقسم المتغيرات إلى ثلاثة أنواع هي:

أ — المتغير المستقل: وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به؛

ب — المتغير التابع: سمي بالتابع لأنه تابع للمتغير المستقل حيث إن قيمته تتوقف على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن حدوث أي تعديلات أو تغيرات في قيم المتغير المستقل تظهر نتائجها على قيم المتغير التابع ، وهذا لا يعني بالضرورة أن المتغير المستقل هو السبب في وجود المتغير التابع.

ج — المتغير الوسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وتؤثر قيمته في قوة واتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

أمثلة:

* — يؤدي تحسين مستوى الدخل في المجتمع إلى زيادة مستويات المشاركة السياسية.

المتغير المستقل: مستوى الدخل.

المتغير التابع: المشاركة السياسية.

المتغير الوسيط: إتاحة الوقت للأفراد أو الإمكانيات المتاحة حيث إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى

إتاحة الوقت ويوفر الإمكانيات اللازمة التي يمكن للأفراد استخدامها في عمليات المشاركة

كالاهتمام ومتابعة الحملات الانتخابية

و الانتقال إلى صناديق الاقتراع.

* — كلما زاد الحرمان كلما زاد العنف السياسي.

المتغير المستقل: الحرمان.

المتغير التابع: العنف السياسي.

المتغير الوسيط: طبيعة الدولة — فقد تكون في الأصل طبيعة الدولة عدوانية أو طبيعة أفرادها تتميز بالميل للعنف —

وما يهم هو المتغير المستقل والمتغير التابع وعملية تحليل العلاقة بينهما.

ملاحظة هامة:

لدراسة الظواهر لا بد من تحويلها من طابعها التجريدي النظري إلى طابعها الملموس الواقعي وذلك عن طريق تحويل المفاهيم المكونة لها إلى متغيرات قابلة للملاحظة والقياس ، هذه الأخيرة لقياسها بدقة لا بد أن نعبر عنها بمؤشرات نقوم بقياسها وقراءتها فالمؤشرات هي العنصر الدال على قيمة معينة وهي دليل وجود الظاهرة في الواقع من عدمه.

خامسا: تحديد المناهج وأدوات البحث:

تتم عملية اختيار المنهج أو المناهج بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة وتساؤلات البحث وفرضياته وأهدافه (إذا كان البحث وصفا فإنه يحتاج إلى منهج وصفي، وإذا كان هدف الدراسة إجراء مقارنة فإنها تحتاج إلى المنهج المقارن...) وهناك مواضيع تحتاج إلى أكثر من منهج في الدراسة. أما عن أدوات البحث فهي كذلك تتماشى وطبيعة موضوع الدراسة فهناك مواضيع بحث تحتاج إلى ملاحظة فقط وهناك بحوث تحتاج إلى استمارة أو مقابلة وهناك أخرى تستخدمها كلها معا.

سادسا: جمع المعلومات وتحليلها:.

عملية جمع المعلومات تعتمد على جانبين أساسيين هما:

1) جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها:

تسير عملية جمع المعلومات في اتجاهين :

أ. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري في البحث إذا كانت الدراسة ميدانية تحتاج إلى فصل نظري يكون دليل عمل الباحث.

ب. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التدريبي في حالة اعتماد الباحث على مناهج البحوث الميدانية والتجريبية فيكون جمع المعلومات فن معتمدا على الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة.

وفيما يتعلق بعملية جمع المعلومات تجدر الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين:

جمع المعلومات من المصادر الوثائقية المختلفة يرتبط بضرورة معرفة كيفية استخدام المكتبات ومراكز المعلومات وكذلك أنواع مصادر المعلومات التي يحتاجها الباحث وطريقة إستخدامها.

وغالبا ما يتوقف خطوات جمع المعلومات على منهج البحث الذي يستخدمه الباحث في الدراسة فاستخدام المنهج التاريخي في دراسة موضوع ما على سبيل المثال يتطلب التركيز على مصادر الأولية لجمع المعلومات مثل الكتب الدورية النشرات.... وغير ذلك.

أما استخدام المنهج المسحي في الدراسة يتطلب التركيز على المصادر الأولية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أدوات أخرى الاستبيان أو المقابلة مثلا.

(2) تحليل المعلومات واستنباط النتائج:

خطوات تحليل المعلومات خطوة مهمة لان البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمعة لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستتبعا من المصادر المجمعته لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

ب. تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المؤوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعته من الأشخاص المعنيين بالإستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

— كتابة تقرير البحث كمرحلة أخيرة من خطوات البحث العلمي:

يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه في شكل يعكس كل جوانبه ولأقسامه هذه الكتابة تشمل على جانبين رئيسيين: مسودة البحث و الكتابة النهائية للبحث.

— والعبرة في الأخير ليست مجرد معرفة هذه الخطوات وإنما تطبيقها بشكل صحيح من خلال البحوث التي نقوم بإنجازها —

الخور الرابع: كتابة البحث العلمي وتوثيقه:

أولا: توثيق البحث العلمي:

1 — الاقتباس: الاقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث كون البحوث العلمية تعتمد في

معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة وبذلك على الباحث الاستعانة بآراء الآخرين وأفكارهم لغاية المناقشة أو التعزيز أو الدحض بشرط أن يكون اقتباسه محدودا وأن يختار المادة المقتبسة المهمة التي تخدم أغراضه وأن لا يلجأ إلى الحشو إضافة إلى توخي الدقة والأمانة العلمية وصلة المادة المقتبسة بموضوع الدراسة وعدم تشويه المعنى المقصود والموضوعية والاعتدال في الاقتباس (أي عدم إهمال آراء الآخرين والاكتفاء بما يتماشى وآرائه

أو إهمال رأيه والاعتماد على آراء الآخرين فقط).

— أنواع الاقتباس: هناك نوعين رئيسيين للاقتباس:

— الاقتباس الحرفي أو المباشر؛

— الاقتباس غير الحرفي أو غير المباشر.

أ — الاقتباس الحرفي(المباشر): يعني استعانة الباحث بفكرة للآخرين يكتبها في كتابه أو تقريره

بشكل حرفي كما وردت من المصدر الأصلي دون أي تعديل أو تغيير في كلماتها، ويلجأ الباحث في الغالب إلى الاقتباس الحرفي في حالة شعوره بأهمية المادة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه أو لمحاولة التعليق ونقد المادة المقتبسة.

و في هذه الحالة نضع المادة المقتبسة بين شولتين "....." وبالشكل التالي:

* إذا لم تزد الأسطر المقتبسة عن أربعة نكتبها ضمن المتن وبنفس الخط والحجم مثال:

" (1)

* و إذا زادت المادة المقتبسة عن أربعة أسطر فصلها عن متن البحث ونبدأها بسطر جديد

وتظهر في وسط الصفحة وتكتب بخط أصغر عن خط المتن كما يتم تخفيض المسافة بين أسطر

المادة المقتبسة بحيث تظهر قريبة من بعضها البعض والمثال التالي يوضح ذلك:

د — طريق التهميش أو التوثيق:

هنا لابد أن نفرق في بيان طريقة توثيق الهوامش بين أنواعها فقد تكون قرآنا كريما أو حديثا شريفا ، قواميس ومعاجم أو موسوعات ، كتب ، دوريات أو مجلات، وثائق رسمية أو حكومية ، تقارير أو ملتقيات، وثائق غير منشورة ، جرائد ، مراجع إلكترونية أو مقابلات شخصية. كما نشير إلى أن خطوات تهميش المراجع باللغة العربية هي نفسها باللغات الأجنبية ؛ ويتم تدوين بيانات الوثائق في الهامش لأول مرة كما يلي:

أ — القرآن والحديث:

(1) — اسم السورة القرآنية، رقم الآية أو الآيات القرآنية.

مثال: (1) — سورة البقرة، الآيات 38 — 44.

ب — القواميس والموسوعات:

(1) — اسم القاموس أو الموسوعة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، الإشراف أو الترجمة: الطبعة إن وجدت، بلد النشر: مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) — الموسوعة الفلسفية، إشراف م. روزنتال وب. بودين ، تر: سمير كرم، ط7 ، بيروت: دار الطليعة للنشر ، 1992، ص66.

ج — الكتب:

(1) — اسم ثم لقب مؤلف الكتاب، عنوان الكتاب (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، الترجمة إن وجدت نشير إليها: رقم الطبعة إن وجدت، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) — عمار بوحوش ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ، 2002، ص45.

د — الدوريات أو المجلات:

(1) — اسم ولقب كاتب المقال، "عنوان المقال" ، اسم المجلة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)،

رقم المجلد أو السنة أو السلسلة، رقم العدد، تاريخ صدور العدد بالشهر والسنة، رقم الصفحة.

مثال: (1) — بشير مصيطفى، " الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات" ، مجلة

دراسات اقتصادية ، العدد الثالث، جويلية 2005، ص14.

هـ — الوثائق الرسمية أو الحكومية: تختلف الوثائق الحكومية بطبيعتها وعادة ما تكون نصا في

جريدة رسمية أو وثيقة أخرى.

— بالنسبة للجرائد الرسمية:

(1) — الج. الج. د. ش، النص القانوني المعني بالافتباس فقد يكون: قانونا، أمرا، مرسوما رئاسيا،

مرسوما تنفيذيا، قرارا وزاريا أو قرارا وزاريا مشتركا نكتب رقمه وسنة صدوره ومضمونه

كما جاء في الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، تاريخ

صدورها، رقم الصفحة.

مثال: (1) — الج. الج. د. ش، المرسوم الرئاسي رقم 96 — 438 المؤرخ في 26 رجب 1417 هـ

الموافق لـ 7 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في

استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر

1996، ص34.

— بالنسبة للوثائق الحكومية الأخرى:

(1) — اسم الجهة المصدرة للوثيقة، عنوان الوثيقة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، مكان النشر:

الجهة النشرة، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: (1) — الج. الج. د. ش، جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر: مجموع النصوص المصادق

عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16 — 21 أبريل

1964، الجزائر: المطبعة الوطنية الجزائرية، د.ت.ن ، ص17.

و — التقارير والملتقيات:

(1) — اسم الجهة المصدرة للتقرير أو الملتقى، عنوان التقرير أو الملتقى (تحته سطر أو

يكتب بخط غامق)، بلد النشر: دار النشر، الدورة إن وجدت، العدد إن وجد، تاريخ

الصدور، رقم الصفحة.

ملاحظات هامة:

- إذا لم يكن هناك مكان نشر نكتب: د.م.ن.
- إذا لم يكن هناك دار نشر نكتب: د.د.ن.
- إذا لم يكن هناك تاريخ نشر: د.ت.ن.
- إذا اقتبسنا من صفحتين متتاليتين نكتب: ص15، 16.
- إذا اقتبسنا من عدة صفحات متتالية (أي من أكثر من صفحتين) نكتب: ص15—22.
- عند استعمال المرجع الواحد مرات أخرى فإننا ننبه إلى كيفية التهميش عند:
- * استعمال نفس المرجع مرتين متتاليتين نكتب: (1) — المرجع نفسه (أو نفس المرجع)، ص.. (1) — op.cit, p. .
- * استعمال نفس المرجع مرتين غير متتاليتين نكتب: (1) — الاسم واللقب، المرجع السابق الذكر (أو مرجع سابق)، ص.. — ibid, p. (1)
- أمثلة: * بطريقة متتالية:
- (1) — عمار بوحوش،.....
- (2) — المرجع نفسه،ص...
- * بطريقة غير متتالية:
- (1) — عمار بوحوش،.....
- (2) — عبد الناصر جندلي،.....
- (3) — عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص..
- استعمال مرجع سبق استعماله لكاتب اعتمدنا له أكثر من مرجع واحد في كل استعمال نكتب:
- (1) — عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المرجع السابق الذكر، ص34.
- (2) — عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، المرجع السابق الذكر، ص17.
- كتاب له مؤلفين: نكتب الاسمين معا.
- كتاب له أكثر من ثلاثة مؤلفين: نكتب الاسم الذي يرد في الأول ثم عبارة وآخرون،..

مثال: (1) — البنك العالمي، تقرير عن التنمية البشرية في العالم 2005، مطبوعات البنك العالمي، 2006، ص114.

ز — الوثائق غير المنشورة:

(1) — اسم الباحث، عنوان الرسالة أو الدراسة أو المحاضرة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، نوع الوثيقة مع الإشارة إلى أنها غير منشورة ، الجامعة أو الجهة التي أنجزتها، سنة المناقشة أو الانجاز، رقم الصفحة.

مثال: (1) — محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص100.

ح — الجرائد:

(1) — اسم الجريدة (تحته سطر أو يكتب بخط غامق)، نوع الجريدة يومية، أسبوعية أو شهرية، البلد الذي تصدر فيه، رقم العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

مثال: (1) — جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد 5849، 17 ديسمبر 2009، ص5.

ط — المراجع الإلكترونية:

(1) — اسم ولقب مؤلف الوثيقة سواء كان شخصا أو هيئة إن وجد، عنوان الوثيقة، تاريخ إنشاء الوثيقة باليوم والشهر والسنة إن وجد ، (العنوان الإلكتروني كاملا)، تاريخ الاطلاع على الوثيقة، رقم الصفحة.

مثال: (1) — كلمة رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 29 جوان 1999 ،

http:// www. Elmouradia.dz/arabe/communiques arabe/com-290699.htm, 30/06/1999, p1.

ح — المقابلات:

(1) — مقابلة مع السيد(ة)، الدكتور(ة) ..، صفته، مكان المقابلة، تاريخ المقابلة.

مثال: (1) — مقابلة مع السيد عبد العزيز بلخادم ، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ، مقر حزب جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة ، 11 ديسمبر 2009.

— كتاب دون مؤلف: نكتب عنوان الكتاب فقط مكان اسم الكاتب،...

— كتاب أشرف على جمع مقالاته كاتب واحد: نكتب اسم ولقب هذا الكاتب ، مسؤول عن جمع المقالات أو تحرير ،.....

— كتاب عبارة عن مجموعة من المقالات: نكتب اسم ولقب صاحب المقال المستخدم، "عنوان المقال"، في عنوان الكتاب كاملاً،.....

3 — كتابة قائمة المراجع:

— نبدأ بترتيب المراجع ترتيباً أبجدياً؛

— إذا كان المؤلف عدة مراجع استخدمناها نقوم بترتيبها حسب تاريخ النشر ولا نعيد في كل مرة اللقب والاسم وإنما نكتفي بوضع (..) — — ،

— أما كيفية تدوين المعلومات فتبقى نفسها تلك المستخدمة عند التهميش الأول لكن مع كتابة اللقب أولاً ثم الاسم وحذف رقم الصفحة في الأخير.

مثال: (1) — بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002.

— ويتم ترتيب قائمة المراجع كالتالي وبجميع اللغات:

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

أ — القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

ب — القواميس والمعاجم.

ج — الكتب.

د — الدوريات والمجلات.

هـ — الوثائق الرسمية أو الحكومية.

و — التقارير والملتقيات.

ز — الوثائق غير المنشورة.

ح — الجرائد.

ط — المراجع الالكترونية.

ي — المقابلات.

ثانياً: باللغات الأجنبية:

1 — باللغة الفرنسية:

A - Dictionnaires.

B - Livres.

C - Périodiques.

D - Documents Officiels et Publics.

E - Rapports et Séminaires.

F - Documents Non Publiés.

G - Journaux.

H - Sites Web (Internet).

I - Interviews.

2 — باللغة الانجليزية:

A - Dictionaries.

B - Books.

C - Periodicals.

D - Official and Public Documents.

E - Reports and Seminars.

F - Documents No Published.

G - Newspapers.

H - Web Sites (Internet).

I - Interviews.

- 2 – نعيد كتابة الغلاف الخارجي في الصفحة الموالية؛
- 3 – ثم كتابة الإهداء في صفحة وحدها؛
- 4 – كتابة الشكر والعرفان؛
- 5 – **المقدمة:** نكتب عبارة مقدمة (غير معرفة) في صفحة وحدها ثم نحررها في الصفحة الموالية ونرقمها بالحروف الأبجدية أ، ب، ج، د، هـ... وتتكون المقدمة من العناصر التالية:
- أ – **أهمية الموضوع:** حوالي نصف صفحة يتعرض فيها الطالب إلى أهمية الموضوع وإيداء الرغبة لدراسة المشكلة التي تستحوذ على اهتمامه والإلمام بجميع الجوانب الموضوع، وهنا يشير إلى أن عدم القيام بهذا البحث يعني استمرار بعض جوانب الضعف والغموض في مجال بحثه؛
- ب – **أسباب (مبررات) اختيار الموضوع:** حوالي نصف صفحة وعادة ما تكون الأسباب: – موضوعية: وتشمل توفر المراجع في المكتبات والرغبة في إفادة الأساتذة والطلبة و المؤسسات الحكومية وكل من له علاقة بموضوع البحث الذي سينجز؛
- ذاتية: وهي مرتبطة بشخصية الباحث كالرغبة في تعميق وتوسيع معارفه وأفكاره بشأن الموضوع المختار أو ابتكار أشياء جديدة أو استحواذ الباحث لخلفية فكرية عن الموضوع؛
- ج – **أدبيات الدراسة:** حوالي صفحة ونصف يستعرض فيها الباحث مختلف الدراسات السابقة في موضوعه بحيث يثبت أن موضوعه ليس تكررًا لكل ما كتب في مجال دراسته وإنما يحتوي على عناصر جديدة وإثراء لهذا الحقل ، وهنا يستحسن استعراض الكتب والمقالات مع الإشارة إلى الجوانب التي أغفلتها ويبيدي حرصه على تدارك النقص الموجود فيها وذلك بالإشارة إلى ما سيضيفه من حقائق أو وثائق جديدة أو توضيحات أساسية تخدم الموضوع وتعالجه من منظور جديد؛
- د – **الإشكالية:** حوالي نصف صفحة يطرح فيها لباحث سؤالًا محوريًا يحتوي علاقة بين متغيرين على الأقل ثم يفصله إلى أسئلة فرعية مع تحديد نطاق الإشكالية المكاني والزمني والموضوعي حيث يشير إلى أن دراسته

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار-عنابة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

عنوان البحث

بحث في مقياس مدخل لعلم السياسة، السنة الأولى علوم
سياسية، الفوج (س)

إعداد الطلبة:
أستاذ(ة) المقياس:
1- الاسم ثم اللقب. - الاسم ثم اللقب.
2- الاسم ثم اللقب.

السنة الجامعية:...../.....

ثانيا: كيفية كتابة البحث في شكله النهائي:

1 – الغلاف الخارجي:

بالنسبة لبحث صفى:

بالنسبة لمذكرة تخرج:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار-عنابة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس/ الماجستير في العلوم
السياسية، فرع العلاقات الدولية.

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):
- الاسم ثم اللقب. - الاسم ثم اللقب.

لجنة المناقشة:

- الأستاذ.....رئيسا.
- الأستاذ.....مشرفا ومقررا.
- الأستاذ.....مناقشا.

سنة المناقشة:...../.....

أما خاتمة بحوث الليسانس والماجستير والدكتوراه فتكون في شكل إجابة مختصرة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث واستنتاجات تثبت مدى صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة مع إبداء رأي الباحث بشأن مختلف الآراء المتنوعة الموجودة في بحثه.

8 - الملاحق: نورد فيها عادة بعض القوانين أو الاتفاقيات النادرة الحصول وكذا الجداول و الترسيمات والخرائط ذات الأهمية للبحث ويستحسن أن لا يكثر الباحث منها، كما أن هناك باحثين ينصحون بإيراد الجداول خاصة والمخططات ضمن محتوى البحث والتعليق عليها أو شرحها مباشرة في صفحة ورودها؛

وإذا تم تركها لكتابتها في الملاحق فهي تنظم كالتالي : فهرس الجداول ثم نورد قائمة الجداول ، فهرس الترسيمات أو المخططات أو الأشكال البيانية ثم قائمة الترسيمات أو الأشكال البيانية ثم فهرس الخرائط فقائمة الخرائط و أخيرا جدول المختصرات.

**الجدول رقم(1):
عنوانه:**

.....
.....
.....
.....
.....
المصدر: كتابة المرجع
كاملا،ص...

* نفس التنظيم بالنسبة للمخططات والأشكال البيانية والخرائط.

**جدول المختصرات
المختصر معناه**

.....
.....
.....
.....
.....
.....

قائمة الجداول

فهرس الجداول:

.....
.....
.....
.....
.....
.....

الملاحق:

-
-
-

9 – قائمة المراجع العلمية: ترتب بالحروف الأبجدية .**10 – الفهرس:**

فهرس المحتويات	
الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	أ - هـ
الفصل الأول: عنوانه.....	1 - 34
المبحث الأول: عنوانه.....	2 - 11
المبحث الثاني: عنوانه.....	12 - 23
المبحث الثالث: عنوانه.....	24 - 33
خلاصة واستنتاجات.....	34.....
.....
.....
.....
.....
الخاتمة.....	102 - 106
الملاحق.....	17 - 121
قائمة المراجع.....	122 - 123
الفهرس.....	124.....